

# المقتطف

مجلة علمية صناعية زراعية  
الجزء الثاني من المجلد الثالث والثمانين

٨ ربيع الأول سنة ١٣٥٢

١ يوليو سنة ١٩٣٣

## مصير العالم الاقتصادي

اي السيلين مختار

اصلاح النظام الرأسمالي او القضاة عليه

يقف الناس اليوم ، وهم في غمرات ازمة طاحنة ، مرتانين مترددين لا يدرون اي السبل يسلكون . اما القلائل الذين لا يزالون يظنون انه لا بد للعناية من اصلاح الحال ، وان ذلك لا يقتضي من جانب الناس اي صمي يبذل ، فيعج ان غر بأرأهم مر الكرام ، اذ يعرف القراء مما نشرناه في الشؤون الاقتصادية ، ان اسباب الازمة مطلقة في صميم نظامنا الاقتصادي . فلا يمكن لازالتها التعمود مكتوفي الايدي بانتظار العون الالهي ، بل لا يسلم الا ان السعي الحازم المقرون بالمعرفة والتعاون . والعالم في شديد الحاجة الى خطط عملية توضع بالاتفاق وتنفذ بالاشراك الدولي ، حتى يستطيع الخروج من كهف الظلمة الى طريق الانتعاش فالخوف . ولكن ما هذه الخطط ؟ ان المؤتمر الاقتصادي والتقدي العالمي الملتئم في لندن ونحن نكتب هذه السطور ، يحاول ان يقرر أهمها اذا أهم اعضاؤه الحكمة والتعاون

وليس امام زعماء الشعوب الا أحد سبيلين . اما ان يحاولوا في عزم وصفاه نذر اصلاح النظام الرأسمالي ، بازالة اسباب الاضطراب في شؤون كل دولة وفي صلات الدول بعضها بعض ، وبتصفية المساوي ، الاقتصادية التي نشأت عن الحرب الكبرى ومعاهدات الصلح ، وتنظيم المجتمع من الناحية الاقتصادية والمالية تنظيماً يقيه مما يسبى به النظام الرأسمالي في الفينة بعد الفينة من عجز قوة الشراء عن مجاراة اتساع قوى الانتاج — او ان يعترفوا اعترافاً صريحاً بان

النظام الرأسمالي، على جلافة فوائدهم في القرنين المنصرمين، اصحح لا يصلح للعالم في العصر الحديث، وان يُتبلوا بصي منظم وحزم وعلم، على انشاء نظام اقتصادي آخر يقوم على مبادئ تختلف عن المبادئ التي يقوم عليها نظامنا الحالي.

فأي السببين يختارون؟ ان الاتفاق على الجواب عن هذا السؤال متعذر الآن. ففي الناحية الواحدة نجد الولايات المتحدة الاميركية على السبيل الاول لا ترضى عنه بديلاً. وفي الناحية الاخرى يقوم اتحاد الجمهوريات السوفيتية بتجربة اجتماعية اقتصادية واسعة النطاق ويرى زعمائها ان لا طريق الا طريقهم يفضي الى الخير. وسار الدول بين الاثنتين، حائرة مضطربة، وهي تعاني من آثار حيرتها واضطرابها ما تعاني.

### تراباً الحرب الكبرى

رعزت الحرب الكبرى اركان التجارة العالمية، واحداثت اضطراباً في اوزان النظام الاقتصادي، في البلدان الحاربة والمحايدة على السواء. ففيها جميعاً نشطت الصناعات الخاصة بادوات الحرب وذاخيرتها نشاطاً عظيماً. واصيبت الصناعات الاخرى المتجهة الى صنع ما تحتاج اليه الشعوب التي لا صلة مباشرة لها بالحرب، بقسط وافر من التراخي والفتور. وحوالت سمة الانتاج في كل بلاد تحويلاً مفتعلاً، فازدحمت البلدان التي كانت تعتمد على تجارة الصادر الى تحويل صناعاتها حتى تصنع ما تسورده داخل حدودها فتكف عن الاستيراد، وهددت الناس في البلدان الحاربة ان يتحدثوا بالملايين ومئات الملايين من المال، وان يحسبوا ان المشكلة الاقتصادية العظمى هي الحصول على السلع التي يطلبونها في مقادير كبيرة وبسرعة فائقة من دون اي نظر الى نفقة انتاجها. ومكثت قوى الانتاج بتنظيمها والسيطرة عليها من اخراج مقادير من المصنوعات تزيد على متوسط الانتاج قبل الحرب زيادة عظيمة — ثم كانت هذه المصنوعات تدمر تدميراً يساوق في سرعتها سرعة انتاجها — وضخمت رؤوس الاموال وتمكين أصحابها من حساب ثروتهم بحسب الاسعار التي ضخمتها الحرب وكان لا بد ان تقلص قيمتها بعد الحرب، اذ تسرح الدول جيوشها فتتفحص الحاجة الى كل ما تنفقه الجيوش وتبدهه من الخيرة الحربية والمطعم والمشرب والملبس.

كل ذلك يدل على ما نستطيعه قوى الانتاج العالمية من التوسع لانه رغماً عن اشتغال زهرة شباب العالم بتقتيل بعضهم بعضاً وتدمير المنشآت الصناعية والمدنية، وانشغالهم عن العمل المنتج في المعامل والمقاول، استطاع جانب كبير من سكان العالم ان يعيشوا في مستوى عالٍ، وينتجوا إنتاجاً وانراً، وهذا يثبت ما بلغت اليه سيطرة الانسان على الطبيعة والى اي مدى يمكن ان تلسع قوى الانتاج اذا عرف الانسان كيف ينظمها ويسيطر عليها.

ولكن ساءت الحال ، بعد ما وضعت الحرب اوزارها وعقدت معاهدات الصلح ، وشرع الناس يجارئون العودة الى الاحوال السوية التي كانت سائدة قبل نشوب الحرب . على ان هذه العودة كانت امرأ متعذراً بسبب الانقلاب الاقتصادي في طيبة الانتاج وفي تخطيط العالم السياسي . ذلك ان البلدان التي اضطرت في خلال الحرب الى ان تتمكن بما تنتجها هي ، وان تنتج ما كانت تستورده ، لم يحتمل ان تستغني عن صناعاتها الوطنية الناشئة . فبدلاً من تحاول الامم وضع الصناعة على اساس جديد يتفق ومقتضيات الاسواق بعد الحرب حاولت كل امة ان تعيد صناعاتها الى الحالة التي كانت فيها قبل نشوب الحرب . فلما كانت فترة الرخاء القصيرة التي تلت الحرب ، اعتقدت الناس انهم على الطريق السوي الى الرخاء الدائم — وكانوا واهمين . ولعلك ترى ان اعمال التزيم الصناعي التي تمت في البلدان الصناعية القديمة وجهت توجيهاً خاطئاً ، وكثير من الصناعات الجديدة التي انشئت بعد الحرب ، وانفق عليها مال طائل اصبحت لا تفيدها تقمماً بعد انتهاء فترة الرخاء القصيرة .

ذلك ان معاهدات الصلح خلقت دولاً جديدة على انقاض الامبراطورية النمساوية المجرية وجانب من روسيا . وكل دولة من هذه الدول كانت ترغب في ان تستقل استقلالاً اقتصادياً الى جنب استقلالها السياسي . فشرعت تبني حوالها حواجز جبركية عالية مع عجز اسواقها المحلية عن استهلاك ما تنتجه صناعاتها المستعدمة . ثم ان البلدان الصناعية الكبيرة التي كانت تعتمد على تجارة العاود اصبحت ذات يوم واذا الاسواق التي تعتمد عليها قد اقلت في وجهها . ولكن هذه البلدان كانت في الغالب قد اعادت بناء صناعاتها على احدث الاساليب . والصناعات الحديثة لا تعود يربح على اصحابها الا اذا كان انتاجها واسع النطاق ، لكثرة النفقات الاساسية . والانتاج الواسع النطاق يحتاج الى اسواق حرة لبيع المصنوعات . فبتناً عن كل هذا — وبوجه خاص بعد ما اصلحت المانيا صناعاتها ونزلت الى السوق — مناقشة شديدة بين البلدان الصناعية ، والشور في هذه المنافسة لا يتم الا بتخفيض قيمة النقد او بتخفيض اجور العمال وحفظ مديتهم على مستوى واطىء .

تم كل هذا والعالم احوج ما يكون الى التعاون بدلاً من القطيعة والمنافسة

### الريور و التعمير

ولو ان التجارة الدولية كانت تبادلاً في العروض فقط لكانت الحال التي نشأت بعد الحرب الكبرى كافية لافلاق بالعارفين بأصول الاقتصاد المرضين عن التأثر بالزلات التوسمية للجامعة . ولكن مما زاد الطين بلة ان التبادل بين الامم ازداد تعقداً بالديون الدولية التكتيرية وفي مقدمتها اسواق التعمير التي طلبها الحلفاء من المانيا ، وديون الحرب بين الحلفاء ،

وديونهم لاميركا . ثم يضاف الى اموال التعويض وديون الحرب ديون اخرى عقدت بعد الحرب لاتفاقيا في ترميم البلدان التي دمرتها الحرب واسلح الصناعات وما الى ذلك . ولكن الدول المدينة لم يكن في امكانها ان توفى اقساط دينها — لانها لا تملك زيادة في صادراتها على وارداتها — اذا امسكت الدول الدائنة عن اقتراضها ائمال . ولم يكن للدول المدينة امل ما في زيادة صادراتها على وارداتها الا باستدانة ائمال لاصلاح الصناعات واقامتها على اساس حديث حتى تستطيع ان تنافس بمصنوعاتها بمصنوعات غيرها من الدول الصناعية في الاسواق الحرة . وكذلك ترى ان عبء الديون الدولية على فداحتهم عند انتهاء الحرب ، ازداد فداحة بعيدها ، واتضح أنه لا بد من اللقي في اتجاه تيار المال من الدول الدائنة الى المدينة اذا اريد الاحتفاظ باستقرار النظام الاقتصادي القائم . وليس ادل على صحة ذلك من انه لما جعل الانبيار العظيم في سوق نيويورك للمالية وكف الاميركيون عن عقد القروض لالمانيا ، كاد النظام الاقتصادي الالماني ينهار ، وتولا موراتوروم هوغر لانهار فعلاً ، ومنذ اعطين موراتوروم هوغر سنة ١٩٣١ لم تسدد المانيا شيئاً من ديونها السياسية او التجارية

ثم ان عبء الديون حمل الدول على السعي كل السعي الى زيادة صادراتها وتقص وارداتها ، فراحت تخفض أسعار صادراتها لكي تنافس بها صادرات البلدان الاخرى ، وترفع حواجزها الجمركية لكي تمنع صادرات البلدان الاخرى من منافسة مصنوعاتها في اسواقها الداخلية وزادت الخلال تماقاً لما أخذت الدول ترجع الى عيار الذهب . لانها يرجوعها فازت من ناحية بتثبيت قيسة تقدها بالنسبة الى النقود الاخرى . ولكنها إذ فعلت ذلك نقصت أسعار الجملة يرجوعها . لان الدول يرجوعها الى عيار الذهب ، كأنها اعترفت بأنها تعتمد على الاحتفاظ في خزائن بنوكها بقدر كاف من الذهب . ولكن هذا كان متعذراً لوجوب تسديد اقساط الديون الدولية الكبيرة . وهذه الاقساط كان تسديدها متعذراً الا بالذهب . لان تجارة الصادرات كانت مقيدة بقيد الحواجز الجمركية العالية . والدولة المدينة ليس أمامها الا أحد سبيلين لتسديد دينها ، فاما ان تسدده ذهباً ، او ان تزيد صادراتها على وارداتها فتسدد بشن الفرق جانباً من دينها . فنشأ عن ذلك ان معظم الذهب خزن في خزائن أمم قليلة اي ساء توزيعه . فاذا قل الذهب — أساس النقود — ارتفعت أسعاره ونقصت اسعار العروض . والذهب في خزائن بعض الدول كان «متجمداً» لا يستعمل للتجارة . فكان مقدار الذهب في عالم التجارة نقص . ونقصه يفضي دائماً الى ارتفاع ثمنه وهبوط ثمن العروض . واذا نقصت اسعار العروض زادت قيسة الدين . فدين مائة جنيه اذ يكون اردب القمح بمائة قرش ، يتضاعف اذ يصبح اردب القمح بمئتين قرشاً . وكل هذا افضى الى زيادة اتجاه الذهب الى البلدان الغنية به حيث يحتفظ في الخزائن لا يصلح لعمل مالي ، فضيق المجال على التجار في البلدان التي خرج

منها الذهب، وحدث «الكرديش» ورفعت الحواجز الجمركية في البلدان المدينة والدائنة على السواء ولم يطل المطال على قادة الامم حتى ادركوا ان الاموال التي كانوا يتوقعون الحصول عليها من المانيا كانت بعيدة المنال، واذا كان رجال السياسة في فرنسا قد اخطأوا التقدير، اذ حسبوا ان الالمان يستطيعون ارضاء هذه الميائل الطائلة ذهباً، لا بضاعة، فان بعض المفكرين ما لبثوا أن ادركوا هذا الهم ونهبوا عليه. ولكن الامر الذي لم يدرك على مسحته حتى الآن، هو ان ما يصح على مال التعويض يصح كذلك على الديون الدولية. فليس في العالم كله ذهب يكفي لتسديد الديون. ولو كان الذهب الموجود كافياً لذلك، لحدث انتقاله من بلدان مختلفة الى بلاد واحدة — لان سير كل الديون وانجاب مال التعويض ينتهي مطافه الى اميركا — تفتلاً كبيراً في الاحوال الاقتصادية. واذاً فلا بد من تسديد الديون، كما تسدد الديون الدولية عادة. ابي بالفرق بين الصادر والوارد. وهذا يمتنع بسبب الحواجز الجمركية العالية التي رفعت بعد الحرب

ومع وضوح هذه المسائل الاساسية عجلت بريطانيا في تسوية دينها لاميركا، اعتداداً بمكافئها المالية. فتعهدت بايفاء الديون التي عقدتها في الحرب كاملة للولايات المتحدة وبفائدة معتدلة. وليس الاتفاق نفسه شيئاً لا تستطيع بريطانيا حمله فقط، بل هناك ما هو اشد ضرراً. ذلك ان هذا الاتفاق جعل بريطانيا في صف الدول التي تقضي باستيفاء مال التعويض الالمانى لكي توفي بمحضها منه دينها لاميركا

فلما ذهب مندوبو الدول الاخرى الى اميركا ليسوتوا ديون حكوماتهم لها، كان رجال السياسة ووزراء المالية قد اصبحوا البعد فهماً للعصايب التي تحول دون تسديد مبالغ طائلة من المال — كأقساط الديون الدولية — اذا لم تسدد بضاعة وعملاً، تخففت مبالغ ديونها وفقراتها تخفيفاً كبيراً عما تقضي به التسوية البريطانية الاميركية

وفي خلال ذلك كان مبلغ التعويضات الاول المطلوب من المانيا قد خفض بموجب برنامج دوز سنة ١٩٢٤. ولكنه ظل مبلغاً كبيراً من المتعذر على المانيا توفيقه. بل ان برنامج دوز اسفر عن نتيجة خطيرة، ذلك انه اقترن في اذهان الناس باستقرار الامور في المانيا، فاقبل اصحاب الاموال على تميرها في قروض لتمتد لالمانيا. وكذلك بدلاً من ان ينقص مجموع الديون الخارجية المطلوبة من المانيا زادت زيادة فاحشة بعقد هذه القروض لها في الخارج. وحاولت الامم في برنامج ينغ ان تنقص المطلوب من المانيا من مال التعويض فزادته فعلاً. ذلك ان برنامج دوز كان يقضي بنقص الاقساط اذ انخفضت الاسعار. ولكن برنامج ينغ لم يحفل بهذا الشرط وعينت الاقساط من دون نظر الى الاسعار، فلما انهارت الاسعار هذا الانهيار العظيم، زادت قيمة الاقساط التنطرية المطلوبة من المانيا زيادة فاحشة

## الريورود وهبوط الاسعار

وكذلك ترى : ان رفع الحواجز الجمركية : وعقب الديون الدولية سداً سبل التجارة العالمية . ولكن الغريب ، ان اوروبا ظهرت في خلال ١٩٢٤ - ١٩٢٩ بمظهر المقدرة على الانتعاش ، فزاد ما تنتجهُ مصانفها ، واتسع نطاق تجارتها ، وتمكنت الثقة اذ بدأ ان اوروبا قادرة على تحطيط المشكلات التي نشأت عن الحرب . ولكن حائنين حالاً دون تحقيق الاحلام .

الاول هبوط عام في مستوي الاسعار زاده تضيق لطاق «الكردية» الناشئ عن انحصار الذهب وتجمد في خزائن قليلة . وثانياً اعتماد اوروبا على مقدرة اميركا على عقد القروض طاً . فلما راحت الاعمال في اميركا ذلك الراج العظيم سنتي ١٩٢٨ و ١٩٢٩ كف الاميركيون عن اداة امرالهم في اوروبا لكي يشروها في بورصة نيويورك وجني الربح الطائل منها هناك . فكانت النتيجة ان انجمت الذهب الاوربي الى اميركا . فلما وقع الانهيار في وول ستريت وهبطت الاسعار بدأ الاميركيون يترددون من اوروبا ما يستطيعون استردادهُ من المال المنصرف فيها . فاكل الانهيار ما بدأه الراج . ديون الحرب يجب ان توفى ، ولا يمكن دفعها الا ذهباً . والديون التجارية يجب ان تسدد اقاطها وفوائدها ، ولا يمكن ان تسدد الا ذهباً . ذلك لان الحواجز الجمركية الاميركية تمنح كثرة الواردات الى اميركا . فلا ألمانيا ولا بريطانيا ولا غيرها تستطيع ان تسدد جانباً عما عليها بزيادة مآدرها على وازدها الى اميركا أو الى غير اميركا لان رفع الحواجز الجمركية كان طاماً . و زاد هبوط الاسعار ، فزادت فداحة الديون . لذلك ترى على اثر الانهيار في سوق اميركا المالية سنة ١٩٢٩ ، ميلاً طامياً الى الغاء الديون بانكارها ، وهذا الميل كان شاملاً لاوروبا واميركا الجنوبية والشرق الاقصى حيث زادت مشكلته تعقيداً بهبوط اسعار الفضة وهي اساس تقدم هبوط قنمها ، زاد قيمة ديونهُ ، ونقص مقدرةهُ على الشراء كل هذه المعائب نشأت في انقلب عن الحرب . ويسح ان نحسبها من نتائج الحرب الاقتصادية . ففي المقام الاول ، كانت الحرب تنسها ، من ناحية التضكير الاقتصادي ، خطأ كبيراً . لانه لا ريب في ان المتصرين والمهزومين خسروا في الحرب . فالامبراطورية البريطانية ، رغم ما ضم اليها من بلدان واسعة خصبة ، افقر الآن مما كانت قبل نشوب الحرب وقبل ان تضم اليها هذه البلدان باسم الانتداب . وفرنسا رغم الثروة التي جمعها الآن ، ورغم تفوقها في شؤون اوروبا السياسية والحربية ، لم تفز بالسلامة التي كانت ترمي اليها ، ولا زال مرغمة على التودد عن سلامتها بالمدافع والحراب . وكنا نحسب ان الولايات المتحدة الاميركية هي الدولة الوحيدة التي ربحت من الحرب . ولكن تجمد الذهب في خزائنها لم يفضها شيئاً ، فقد صمدت اخيراً ، وهي اكبر دولة خازنة للذهب الى الخروج عن قاعدة الذهب

وقررت وهي أكبر دولة دائنة ، أنها لا تدفع فوائد ديونها الا بالعملة الورقية. الصالح العاطلون في بلادها يزيدون على ١٢ مليوناً . وفلاً حرمها في حالة يرثى لها لما بلوا به من هيرط اسعار الحاصلات الزراعية . فاذا كان هذا هو الغم الاقتصادي من الحرب فأين هو الغرم

### ضعف جمعية الامم

وإذا كان السماح بنشوب الحرب خطأً فمتحماً من الناحية الاقتصادية، فالتسليم بوضع معاهدة صلح كالمعاهدة التي وضمت كان خطأً وجهاً . فتقسيم بلاد النمسا والمجر والنشاء دوليات متعددة في اواسط اوربا كأنها مصيبة اقتصادية من الطبقة الاولى ، لأنها اذا الوحدات المتناقسة في العالم ، والعالم في احد الحاجة الى التعاون والتوحيد . ولا ريب في أن النشاء هذه الدول كان له مسوغ سياسي . ولكن لامرؤ من الحكم بأن النشاءها عزز روح القومية — والقومية الجائعة في الغالب — في حين ان الروح القومية لم تكن الروح الصالحة لتنظيم العالم من الناحيتين السياسية والاقتصادية بعد الحرب . لان الدولة القائمة على مبدأ القومية تقتضي استقلالاً سياسياً وسيادة قومية ، وهذان من شأنهما رفع الحواجز الحركية لحماية الصناعة الوطنية وتعزيز الاستقلال الاقتصادي ، في حين ان حاجة العالم الاولى انما كانت لحفظ مساري التجارة مفتوحة . والنشاء جمعية الامم لم يكن كانياً لتعديل هذه النزعة القومية المكتسحة . لان عمل الجمعية نفسه كان محدوداً بفكرة السيادة القومية ، فلم تقم حتى الآن بالوصول الى اي توحيد اقتصادي بين الوحدات السياسية المنفصلة . بل ان مبرها في الغالب كان ميداناً للنفاسة بين القوميات المتناقسة والدول الكبرى التي تتنازع السلطان فلم تقدم الجمعية على استعمال ما يتحوله اياها دستورها خشية ان تفقد التأييد الذي تمنحها اياه احدي الدول الكبرى . وبمض الدول الصغرى — كالدول السكندينارية — رغب في فهم جمعية الامم على ما هو مقصود منها حقيقة ، فحاول ان يجعلها أداة للتعاون الدولي ، ولكنه لم يصب من النجاح الا قسطاً يسيراً . وجل ما قامت به جمعية الامم هو جمعها الحقائق الدولية ونشرها وهذا سبيل لا بأس به الى خلق رأي عام دولي في مختلف البلدان

ان خيبة الرئيس ولسن في ضم اميركا الى الجمعية قضى عليها بأن لا ترفع كثيراً عن المنازعات الاوربية . ثم ان فوز الاشتراكية المتطرفة في روسيا ، حوّلها أداة لتعملها الامم التي تخاف الاشتراكية المتطرفة ، للاحتفاظ بالحالة الراهنة . ودول اميركا الجنوبية لا تستعملها الا لتؤكد على خيبة مبرها استقلالها عن الولايات المتحدة الاميركية . وطريقة معالجتها لمسألة منشوريا وشنغهاي جعلت الشرق الاقصى ازال اية ثقة له فيها

وسرّ ضعفها أنها بطبيعة نظامها تدافع عن التسوية التي تمت سنة ١٩١٩ وهي تسوية كما يتسنا تنطوي على اخطاء كثيرة يكفي كل خطأ منها ، اذا استفصل ان ينفضي الى حرب كبيرة

### الفترة الاقتصادية الأوروبية

أما وقد وضعت التسوية السياسية والاقتصادية للجملة الناشئة عن الحرب الكبرى ، فن المتصدر المناوئها . والحدود الجديدة التي رسمت على خريطة أوروبا بالغة ما بلغت من الخطأ والضرر على المصلحة الاقتصادية العامة ، لا يمكن تنقيحها إلا بالعودة الى حالة أوروبا قبل الحرب . فإذا شئنا انشاء وحدات مستقلة كبيرة في أوروبا ، لم يكن ذلك مستطاعاً الآن ، إلا باسترضاء الدول الصغيرة ومحاولة التوفيق بينها بوضع خطة شاملة للتعاون . وهذا متعذر ، او هو على الأقل صعب . لان كل ميل الى الاتحاد بين دولتين او اكثر يثير الرب الدولية . ففي سنة ١٩٣٢ حاولت الدول التي حول نهر الدانوب ان توثق عرى الصلات الاقتصادية بينها ، بالوصول الى اتفاق تخمض بوجه الحواجز الجمرية خفصاً متبادلاً . ولكن هذه المحاولة لقيت مقاومة عنيفة . ذلك ان دول الدانوب اكثرها زراعي . وهي سوق لمصنوعات لمانيا وايطاليا فهما تخشيان انه اذا تم هذا الاتفاق — ولا بد ان تكون تشكرو سلوفاكيا أحد اعضائهم وهي دولة صناعية — اصبح لمصنوعات تشكرو سلوفاكيا ميزة ظاهرة على مصنوعات المانيا وايطاليا في اسواق البلدان الزراعية . وما لملك تقاومانه . وتزداد المسألة تعقداً اذا عرفت رغبة المانيا الملحة في الاتفاق مع النمسا بل الاتحاد بها ، وزعة المانيا وايطاليا الى النظر في تنقيح المعاهدات وهو عمل تقاومه فرنسا وحلفاؤها . فالعقدة الاقتصادية الأوروبية مرتبطة بالتمتدة السياسية ، ورغم صهدة الدول الاربع واتقشاع بعض الغيوم التي كانت ملبدة في جو أوروبا في مايو الماضي ، ما تزال الحرب الى الاتعاش الاقتصادي مبهمة على الرواد

### شروط التصريح

ان المصاعب التي خاضتها الحرب الكبرى ، والمصائب التي نشأت بمييدها عن معاهدات الصلح ، تقف حائلاً دون كل محاولة غرضها اصلاح النظام الرأسمالي واقامة على اساس راسخ . ومع ذلك فليس بالامر الميسر تبين الخطوات التي يجب ان تخطوها الامم نحو ذلك الغرض . فالخطوة الاولى هي اعادة النظر في مشكلة الديون الدولية — والمقصود هنا بالديون الدولية مال التمويل وديون الحرب والديون التجارية الخاصة والعامة التي عثدت بعد الحرب — وقد زادت فداحة اعتبارها بهبوط اسعار العروض زيادة جعلت الدول المدينة عاجزة عن حملها . ولعل افضل طريقة لمعالجة هذه المشكلة هي تنسيقها الى مراحل فينظر اولاً في مال التمويل وقد تم ذلك في مؤتمر لوزان في صيف ١٩٣٢ اذ خفض باقي المطلوب من التمويلات الالمانية الى نحو ١٥٠ مليون جنيه . ثم النظر في ديون الحرب ثم التدريج الى تسوية كل الديون الدولية العامة ولخاصة

وكل حل لمشكلة الديون يقتضي موافقة اميركا عليه، لان مطاف الديون من مال التعويض الى ديون الحرب، ينتهي في الغالب اليها. ولكن السواد من الاميركيين ما يزال مجهل مقام الديون الدولية في اطلاق التبادل المالي والتجاري، وهم لا يرون فيها الا ديوناً عقدت لاسم بصكوك موقعة، وانها اذا لم توف هذه الديون وقع عبء توفيتها على دافع الضرائب الاميركي. لذلك تعجز كل حكومة اميركية عن ان تتساهل في حل مشكلة الديون الا اذا أمكنها الحصول على تعويض يفهمه الشعب الاميركي. ولعل الامر الوحيد الذي يستطيع ان يؤثر في نفوس الاميركيين، هو تمهيد دول اوروبا بالوصول الى اتفاق معقول في خفض السلاح، يضمن انها لا تتدد الاموال التي تتخلى اميركا عنها في اعداد معدات الحرب. فشكلة الديون مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بمشكلة زرع السلاح. ومؤتمر زرع السلاح ما يزال بطيئاً يتردد بين خفض السلاح وضمان السلامة. ففريق يقدم الأول على الثاني، وفريق يصر على ضمان سلامته بمعاهدات تمقد وتوقع قبل ان يسلم بخفض سلاحه. فاذا اتبح مؤتمر زرع السلاح ان يصل الى نتيجة يصح الاعتماد عليها، بعد الموافقة على اقتراح مكندولاند، وتصريح اميركا الذي يخرجها من عزلتها الدهرية، تمهدت الطريق الى قسط من التعاون الاقتصادي. وعندئذ لا تتأخر اميركا عن النظر في خفض الديون او الغائها، لان ما ترعته اميركا، اذا تم ما تقدم، يفوق اضعاف ما تخسرهُ اذ خفضت الديون التي لها خفضاً كبيراً<sup>(١)</sup>

على كل لا بد من البحث في هذه المسألة قبل ١٥ ديسمبر القادم وهو الميعاد الذي تستحق فيه الاقساط التالية. وقبول روزفلت من الدول المدينة التي سددت اقساطها السابقة، وتسليمة بأن لا توفي من الاقساط المستحقة في ١٥ يونيو الماضي الاجانباً يسيراً منها علامة على اعترافها بها، يدل على ان الحكومة في واشنطن، اذا لم يخرج زعمائها من يد روزفلت، قد تتمكن من اقتراح حل معقول، او قبول حل معقول. واميركا بين أحد اميرين، فاما ان تخفض حواجزها الجمركية حتى تمكن مدينيها من اصدار بضائعهم الى اسواقها فيوفروا بذلك ديونهم او ان تلغي الديون او ان تسكت عن عدم ترفيتها

ولكن المسألة لا تنتهي عند هذا الحد. فمعظم المال الذي عقده قروضاً تجارية خاصة بعد الحرب كان مالا اميركياً وبريطانياً. وهذه الديون للتجارية لا بد من الاتفاق على تقصصها في سبيل عودة الرخاء لانها تجري مجرى مال التعويض وديون الحرب في اطلاق الحلال الاقتصادية العامة. ولعل أفضل طريقة لخفض هذه الديون هو السعي الدولي المشترك لرفع الاسعار. لانه اذا ارتفعت الاسعار قلت الديون، واصبح عبؤها محمولا

وحل مشكلة الديون يقتضي ان يصحبه اتفاق على خفض الحواجز الجمركية وتثبيت اسعار

(١) جاءت الايام ونحن نكب هذه السطور ان مؤتمر زرع السلاح قد اجل اجتهاده الى ١٥ سبتمبر اذ لا قائم من اجتهاده قبل الوقوف على نتائج المؤتمر الاقتصادي وهذا يزيد المسألة تعقيداً

النقد . وكلاهما من آثار الاضطراب الذي احدثته الديون في توزيع الذهب . فقد كان الذهب قبل سنة ١٩٢٨ موزعاً توزيعاً نسبياً مادلاً . وكانت القروض التي عقدت في اميركا وانكلترا . تمكن الدول المدينة من تلبية ديونها بالاعتمادات التي تفتح لها بمقتضى هذه القروض . فلم تقطر في يوم ما ان تخرج الذهب من خزائنها لتوفي به قطعاً من دين او فرقاً بين سادرها وواردها . فلما حدثت الاسعار في بورصة اميركا الى مستوى غير طبيعي وصار جني الربح بالمضاربة امراً مؤكداً ، كف الناس عن شراء صناديق القروض الاجنبية لكي يشروا اموالهم في البورصة . فلما انهارت الاسعار ، حاول اصحاب الاموال المشردة في البلدان الخارجية ان يستردوا ما يمكن استرداده منها . فمحزت الدول المدينة عن الحصول على الاعتمادات التي توفي بها ما عليها . فاضطرت ان تسدده بالذهب . فلما رأيت المتخرون من الذهب عندها يذوب بين يديها عمدت الى تحديد المبالغ التي تخرجها لتسوية العفقات الدولية . ثم خرجت من قاعدة الذهب . فسقطت اسعاره . ثم رفعت حواجزها الجمركية لكي تقلل الوارد اليها . واصبحت بعد خروجها عن قاعدة الذهب قادرة ان تنافس بمسئوعاتها مصنوعات البلدان الاخرى الباقية على قاعدة الذهب . فاضطرت هذه البلدان ، وغيرها من البلدان الدائنة ان تتأد لنفسها ، برفع حواجزها الجمركية وتحديد الوارد من اصناف معينة او من بلدان معينة (الكوتا Quota) وكل هذا اتقى الى هبوط اسعار العروض فنشأ عن ذلك المنافسة في خفض الاسعار للفراحة في الاسواق الدولية وسد المنافذ لعروض البلدان الاخرى برفع الحواجز الجمركية والوسائل الاخرى وهز الثقة العامة لاضطراب اسعار الثقود وتقلتها . فسيط مقدار التجارة الدولية من نحو ١٤ الف مليون جنيه سنة ١٩٢٩ الى ٥ آلاف مليون جنيه سنة ١٩٣٢ وهو ادنى ما بلغت التجارة الدولية بين سنتي ١٩١٠ و ١٩٣٢

ولما كانت الامم الزراعية ، وانسانية تنافس للاستئثار بالاسواق العالمية ولما كانت المقادير التي تخرجها المحقول والمزارع ، والعروض التي تصنعها المصانع ، تفيض عن الحاجة وجب على الامم الوصول الى اتفاق على توزيع الفائض من الانتاج الزراعي والصناعي في كل بلاد . وهذا لا يذمه اذا اريد جعل الاسعار مستقرة بعض الاستقرار . وقد ابدت حكومة اميركا رغبتها في استطلاع رأي الحكومات الاخرى في ما يتعلق بتحديد مساحة المحقول التي تزرع حنطة . وقد عهد الى احدي النجان التشريعية في المؤتمر الاقتصادي العالمي في درس هذا الموضوع ولا بد من الاتفاق على تشجيع عقد القروض الدولية ، ضمن حدود معينة . فهذه القروض كانت من عوامل الرخاء قبل سنة ١٩٢٩ لانها مكنت الامم المدينة من تسديد ما عليها من دون اخراج الذهب من بلادها - ومن تثبيت النسبة بين الفضة والذهب لان ذلك يزيد مقدرة الصين والهند الشرقية على الشراؤها نحو ٨٠٠ مليون من الناس ان هذه المقترحات يشد بعضها بعضاً ، فالاتفاق على بعضها دون البعض الآخر لا يكفي